التوزيع الجغرافي لظاهرة لعاطلين عن العمل والمستفيدين منهم من شبكة الحماية الاجتماعية في محافظة ديالى

التحليل المكاني للمستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية في محافظة ديالى

الكلمات المفتاحية: البطالة ،العاطلين عن العمل ، توزيع

بحث مستل عن اطروحه الدكتوراه

م٠م قسمه نجم عبد الله
جامعة ديالى/ كلية التربية الأساسية
qna najim@yahoo.com

أ٠ د محمد يوسف حاجم الهيتي
جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الإنسانية
drmys64@yahoo.com

الملخص

تعد البطالة مشكلة اقتصادية اجتماعية نفسية لها تداعياتها في المجتمعات سواء كانت الآنية منها او المستقبلية وتختلف حدتها من مجتمع لأخر ومن زمن لأخر وفقاَ لخصائص كلاً منهما . وفي العراق ومنطقة الدراسة أصبحت ظاهرة مزامنة ترتبط بعدة أسباب أهمها: نمو قوة العمل ، وتعدد الأزمات السياسية والاقتصادية ، والسياسات الإدارية غير المدروسة ، وعدم تكييف القطاعات الاقتصادية لمواكبة واقع المجتمع لا سيما خلال مدة الحروب والحصار الاقتصادي ، ومن أهم نتائج البحث تباين توزيع العاطلين عن العمل بين الوحدات الإدارية في المحافظة أذ بلغت نسبة البطالة ٢٢% من قوة العمل في المحافظة لسنة ٢٠١٧، كما ارتفعت نسبة بطالة الذكور عنها في الإناث اذ بلغت ٨٥% بين الذكور و١٥%بين الإناث وفقا للبيانات المسجلة ، كما بلغت نسبة الأمية بين العاطلين من قوة العمل ٤٢% ، وبلغت نسبة الذين يمنحون بدل بطالة وهم المشمولين براتب الحماية الاجتماعية ١٤% فقط من المسجلين عاطلين عن العمل ، وخلص البحث الى عدم وجود إحصاءات دقيقة للبطالة في المحافظة ، وتفوق اعداد الذكور المسجلين عن إعداد الإناث فيها .

المقدمة

تمثل البطالة إحدى المشكلات التي تواجهها اغلب دول العالم ،وتعد من المشكلات المعقدة والمستعصية في الدول النامية ، ومنها الدول العربية ، ويعد العراق من الدول النامية التي واجهة البطالة خصوصاَ خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي (مرحلة الحصار الاقتصادي الظالم على العراق)وبسبب انحسار صادرات النفط وقلة العوائد وشحه العملة الصعبة وتعطل العديد من المشاريع التنموية ، تشير تقديرات حجم البطالة أنها بلغت ١٧% عام ١٩٩٧، وبالرغم من

عدم وجود إحصاءات دقيقة لحجم البطالة في العراق فقد أشارت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٣ إن معدل البطالة بلغ ٢٨% من بين سكان العراق(عدا إقليم كردستان) كما أشار البنك الدولي الى أن معدل البطالة في العراق بلغ ٥٠% بيد إن المسح الذي أجرته وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة العمل أشار الى إن معدلها بلغ ٢٨,١% وهو الرقم الذي سبق لمنظمة العمل الدولية إن نوهت عنه للسنوات(٢٠٠٧-٢٠٠٩) لكن الأوساط المحلية تعتقد أن هذا الرقم ينطوي على تحفظ كبير وان معدل البطالة قد يتجاوز ٥٠% من قوة العمل في ظل ظروف خاصة يمر بها العراق أمنية وصحية ومعيشية وسياسية وادارية وحتى اقليمية ودولية وذلك ما اوردته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيافي تقرير السكان والتنمية لسنة ٢٠٠٥، وذلك بحسب ما أورده تقرير منظمة الاسكوا. وأياً كانت الأرقام فهي جميعا مرتفعة وتشكل خطورة على المجتمع آنياً ومستقبلياً بالسواء لما تحمل معها مشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي لها أثارها السلبية على جميع جوانب التنمية فيه ، إذا لم تتوفر سياسات وبرامج ترسخ معالجة هذه المشكلة ، ومن هنا جاءت **مشكلة البحث** بصيغتها :-هل هناك تباين في التوزيع الجغرافي لظاهرة العاطلين عن العمل نوهل هنالك تباين في توزيع المستفيدين منهم من شبكة الحماية الاجتماعية في محافظة ديالى وهل ترتبت على هذه الظاهرة تداعيات سلبية اقتصادية واجتماعية ونفسية وهذه مشكلة ثانوية ؟**اما فرضية البحث** ١-هناك تباين في توزيع العاطلين عن العمل وفي توزيع المستفيدين منهم من شبكة الحماية الاجتماعية في المحافظة ٢-هناك اسباب اقتصادية وادارية وسياسية واجتماعية ترتبط بها ظاهرة البطالة في المحافظة ٣-هناك نتائج وتداعيات سلبية ومستقبلية لهذه الظاهرة في المحافظة

هدف البحث:تسليط الضوء حول هذه الظاهرة وتوضيح سلبياتها ومحاولة اقتراح معالجات لها ووضعها تحت أنظار أصحاب القرار السياسي، **وحدود البحث** تشمل دراسة ظاهرة العاطلين عن العمل والمستفيدين منهم من شبكة الحماية الاجتماعية المسجلين فقط وضمن الحدود الادارية لمحافظة ديالى وبستثناء قضاء كفري لعدم توفر البيانات عنهاًالخريطة (١)،واقتصر البحث على سنة ٢٠١٧ كحدود زمانية،

واتبـــع البـــاحـث المـنهج الوصـفي التحليلـي مـع الأسـلوب الكمـي مسـتخدما بعـض الوسائل الكارتوغرافية لتحقيق أهدف البحث

اولا :-مفهوم البطالة وأنواعها وتأثيرها

١. مفهوم البطالة :

لقـد اختلفـت وجهـات النظـر حـول تحديـد مفهـوم البطالـة وذلـك لتعـدد أنواعهـا وأخـتلاف أسـبابها وتأثيراتهـا ممـا أدى الـى تعـدد تعريفهـا اذ **تعـــرف البطالـــة** علـى أنها:عـدم تـوازن بـين عـرض العمـل والطلـب عليـه، أي أن عـرض العمـل يميـل للثبـات بينمـا يسـتمر الطلـب عليـه فـي تزايـد اي أنهـا، تعطـل الأشـخاص الـراغبين فـي العمـل والقـادرين علية ضـمن الأجـور السـائدة [١]،**وتعـرف** أيضـا بأنهـا الحالـة التـي لا يسـتطيع فيهـا الإفـراد ممارسـة النشـاط الاقتصـادي خـلال مـدة زمنيـة معينـة نتيجـة لعوامـل خارجـة عـن إرادتهـم مـع كـونهم فـي سـن العمـل وراغبـين فيـه وقـادرين عليـه وبـاحثين عنـه، إمـا **تعريـف البطالـة** وفـق المعـايير التـي حـددتها منظمـة العمـل الدوليـة فإنهـا تشـمل كـل مـن هـو قـادر علـى العمـل وراغـب به،ويقبلـه عنـد مسـتوى الأجـر السـائد ولكـن دون جدوى[٢]

٢. انواع البطالة

تتعدد أنواع البطالة، فمنها البطالة الإجبارية ،والاختيارية ، والموسمية، والبطالة المقنعة، إلا إن ما يهمنا في هذا البحث **هي البطالة السافرة** :- والتي تعني وجود عدد من الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه عند مستوى اجر معين لكن لا يجدوه،فهم عاطلون عن العمل تماماً ، كذلك **بطالة الفقر**: والتي تنتج عن خلل في عملية التنمية وتسود في الدول المنهكة اقتصادياً[٣]وهذا حال منطقة الدراسة .

خارطة (١) منطقة الدراسة حسب الوحدات الادارية لعام ٢٠١٧

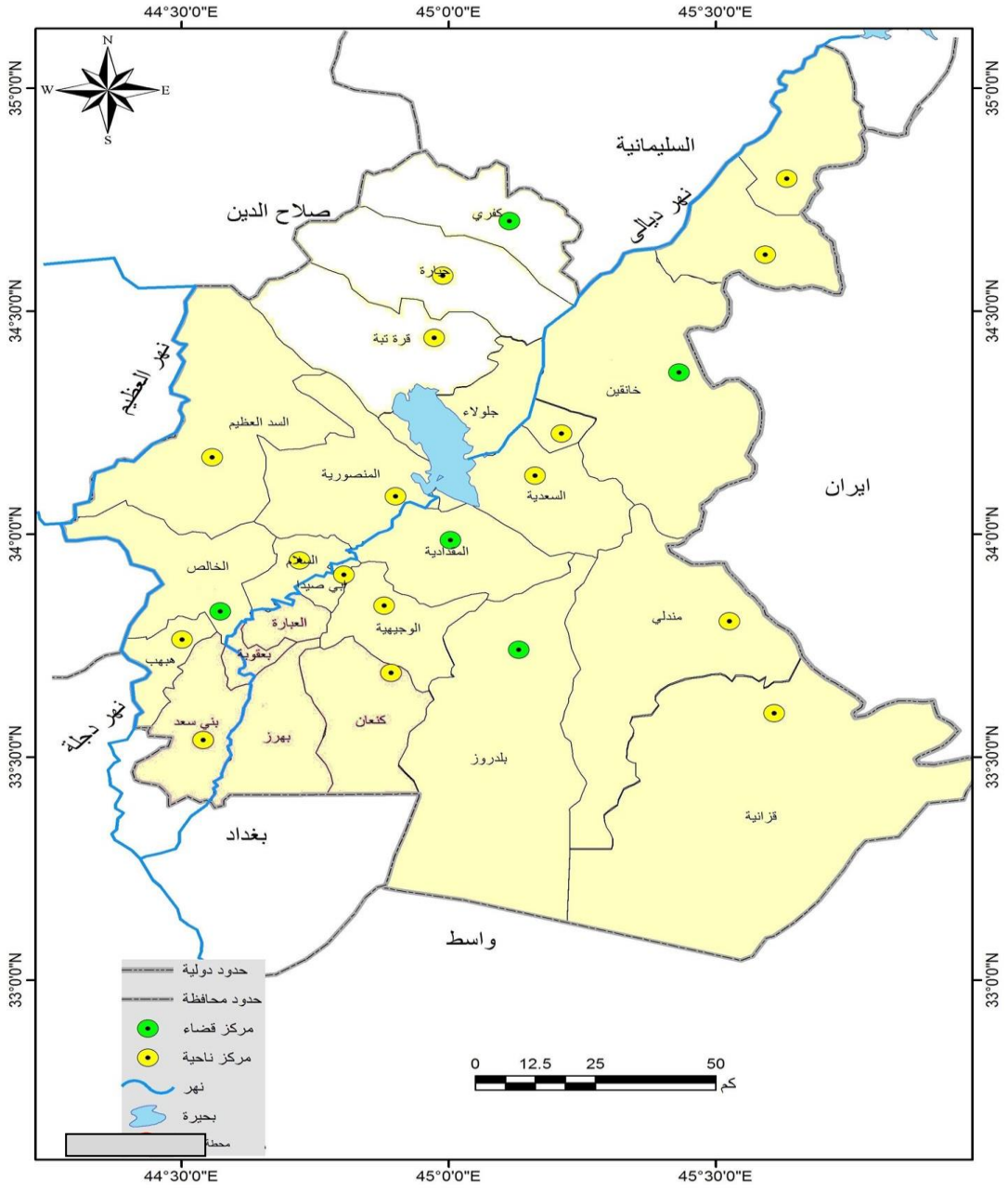

المصدر:- من عمل الباحث اعتمادا على خريطة ديالى الإدارية بمقياس ١ :٥٠٠,٠٠٠ وباستخدام برنامج ArK GIS

٣تأثير البطالة

البطالة ظاهرة اقتصادية اجتماعية سياسية كما أنها في الوقت نفسه مشكلة اجتماعية ونفسية وأمنية إذ أنها احد أهم معوقات التنمية والرفاه والمنعة والتمكين في المجتمع فهي احد أوجه التخلف الاقتصادي واحد أبعاد الفقر ومدخلا من مداخلاته، اذ أنها احد المنابع التي تمد المجتمع بالعديد من مشكلاته الاجتماعية

والتي تظهر على شكل سلوك منحرف للإفراد مثل الجريمة والسرقة والإدمان وغيرها ، التي يشهدها المجتمع فهي انعكاس لظاهرة البطالة فالفرد العاطل عن العمل يعاني من اضطرابات نفسية وعصبية وسلوكية تقود الى مشاكل أسرية تصل الى حالات التفكك الأسري والانفصال والطلاق هذا فضلا عن جوانبها الاقتصادية والأمنية ، [٤] كما أنها تعد مؤشرا اقتصاديا، فالاقتصاد الذي يعاني من معدلات بطالة عالية ودائمة يفقد موارده الإنتاجية المختلفة ، ولما كان الفرق بين البطالة وقوة النشاط الاقتصادي هو العمل والذي يمثل مصدر الدخل والخروج من دائرة البطالة والفقر وتوسيع الخيارات الأخرى المترتبة على ذلك اذ يحدد العمل مستوى الدخل وطبيعة توزيعه بين أفراد المجتمع ووفقا للعديد من الخصائص التركيبية للسكان كالعمر والنوع وما يتمتعون به من قدرات ومهارات فكرية وجسمية ونفسية فضلا عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ،كما إن الموارد المتاحة وطبيعة التمكين الذي تمنحه الدولة من خلال سياساتها المختلفة ذات الصلة لها أثرها في تقليص البطالة ورفع مستوى الدخل من خلال توسيع فرص العمل ، باعتبار أن تخطيط وتوجيه سوق العمل يقوم وفقا لسياسات اقتصادية واستثمارية واجتماعية هادفة لبناء رفاهية المجتمع تتبناها الدولة بشكل يخدم خططها التي تصب في خدمة مجتمعاتها .

ثانياُ: تعريف العمل وعوامل انخفاض مستوى المعيشة وأنفاق الأسرة في محافظة ديالى

يمكن **تعريف العمل على:**- انه يمثل النشاط الإنساني الشاق والملزم الذي يقدم من قبل الفرد خلال مدة زمنية معينة ،كما انه مصدر إنتاجية المجتمع وتطوره ، وانه عماد ثروة الأمم ويسهم في خلق كل ما هو ضروري لحياتها ورفاهيتها [٥] فمتى ما تفاوتت فرص العمل تفاوت معها حجم الدخل ،

ثالثاً محددات العمل في العراق ومحافظة ديالى

هناك مجموعة من المحددات تعد أسبابا مباشرة او غير مباشرة للبطالة اذ انها ساهمت في تفاقم هذه الظاهرة وعدم وجود حلول لها من خلال تراكماتها المتعددة والتي تعد ضغوطا قي القدرة على المعالجات وايجاد الحلول ومن هذه المسببات :.

١- تعدد الأزمات التي مر بها المجتمع سواء كانت أمنية أو اقتصادية أو اجتماعية وقد سبقت الإشارة لها فضلا عن البعد الزمني لها ، والتي استمرت لأكثر من عقدين من الزمن ولدت اثارا تراكمية على قوة العمل، بسبب عدم تنوع القطاعات الاقتصادية وضعف نشاطاتها ، وقلة مساهمة القطاع الخاص وتراجع نوع الاستثمار وتخبطه، وتركزت فرص العمل في القطاع الحكومي مما أدى الى عدم استيعابه وترهله، فانخفاض أسعار النفط أوقف العديد من المشاريع الحكومية التي تعدها استثمارا للطاقات البشرية، وتراجع التوجه نحو تنمية اقتصادية بعد ٢٠٠٣وانهيار البنى الارتكازية للاقتصاد العراقي، كما أن الإحداث التي تلت ٢٠٠٤ أدت الى خروج(٨٠٠)إلف عامل من فئة العاملين والناشطين اقتصاديا الى فئة العاطلين وغير النشطين اقتصاديا على مستوى العراق فضلا عن العاطلين أصلا أي إن الأزمة أضافت أزمة جديدة لها تداعياتها في المجتمع [٦] ،

٢-نمو قوة العمل بشكل يفوق قدرة السياسات الاقتصادية المتلكئة على مواكبتها ووضع المعالجات لها ضمن الظروف الراهنة وذلك بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة والنمو السكاني إذ بلغ معدل النمو السكاني في العراق (٣,٢ %)لعام ٢٠١٣ ، كما بلغ معدل الخصوبة الكلي(٤,٧١) طفلاً للمراءة الواحدة أما نسبة الإعالة فقد بلغت ٧٥,١% [٧]

٣-واقع حال المجتمع اضعف الادخار وبالتالي أضعف الاستثمار الذي بدورة يمثل مراكز استقطاب الأيدي العاملة إذ توقفت العديد من المشاريع بسبب نقص التمويل

٤-التحول السريع وغير المدروس للسياسات الاقتصادية المتأثرة بالسياسة العالمية أدت الى بروز اثأر سلبية داخل المجتمع إذ إن توجه الحكومة بعد عام٢٠٠٣نحو اقتصاد السوق المفتوح للعرض والطلب وفي إطار الاتفاقات الدولية مثل اتفاقية نادي باريس٢٠٠٤ لتخفيض ديون العراق التي تقدر(٣٦,٨)مليار دولار بنسبة(٨٠%)وعلى ثلاث مراحل ، قد أحدثت هذه التوجهات اثأر سلبية لسياسة تخفيض دعم الحكومة لأسعار السوق ،فقد ارتفع متوسط الإنفاق الأسري الشهري على السكن والمياه الصالحة للشرب والوقود من(١٣%)عام ١٩٩٣الى(٢٩%)عام ٢٠٠٧ ، والى مضاعفة نسبة الإنفاق على النقل إذ ارتفع من(٥%)في عام ١٩٩٣ الى(١٠%)عام ٢٠٠٧ وذلك بسبب ارتفاع أسعار الوقود [٨].

٥-عدم تكييف القطاعات المشاركة والداعمة بل الأساسية أحيانا لمواكبة التطورات السياسية والاقتصادية ومنها نظام التعليم لدعم سوق العمل ومواكبته ،إذ إن هناك عدم تنسيق بين مخرجات التعليم وسوق العمل[٩]

٦-قيام الحاكم العسكري الأمريكي بحل الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي ومنشات التصنيع العسكري العراقية كذلك تم حل وزارة الإعلام والاستغناء عن خدماتهم ، أدى الى تعطل خمسون إلف عامل في هيئة التصنيع العسكري وستة ألاف في وزارة الإعلام وقد يفوق المليون في وزارة الدفاع والأجهزة الأمنية الأخرى[١٠]

٧-الوضع الأمني غير المستقر ،إذ إن عمليات النزوح داخل البلد أدت الى ارتفاع نسب العاطلين عن العمل اذ انعكست من خلال المنافسة على الفرص المتاحة له ، إذ بلغ عدد النازحين الى محافظة ديالى (١٢٥٦٤١) ،[١١] .

٨-سياسة فتح الحدود التي تبنتها الدولة بعد ٢٠٠٣ أدت الى انحسار أحد أهم القطاعات الإنتاجية وهو القطاع الزراعي وتقوقعه إذ إن نسبة سكان الريف في العراق بلغ (٣٠%)فقط من مجموع سكانهُ ، أما على مستوى المحافظة فقد بلغت نسبة سكان الريف (٥٠,٧ %) [١٢]وهي نسبة منخفضة عما كانت عليه فضلا عن انهيار القطاع الصناعي تحول جميع هذه المحددات دون إتاحة فرص عمل مناسبة للإفراد الباحثين عنها وتتسبب بوضع مربك وغير مستقر ينعكس على المجتمع بازدياد عددهم ، فضلا عن انخفاض في رفاهية المجتمع وانخفاض مستوى المعيشة وقصور في تلبية الحاجات المختلفة لانخفاض مستوى الدخل.

رابعاً:الية تشغيل العاطلين عن العمل في محافظة ديالى

يتم تسجيل العاطلين عن العمل سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً وبكافة الأعمار وكذلك بكافة المؤهلات الدراسية في قسم العمل مكاتب التشغيل وبعد التسجيل يسلم الفرد باج مثبت فيها تسلسلاُ وعند توفر فرصة عمل في إحدى الدوائر ذات الصلة يخاطب هذا القسم فيبعث احد المسجلين فيه ويعد هذا أمر نادر الحدوث،والشكل(١) يبين طبيعة عمل هذا القسم لعام ٢٠١٧

شكل (١) طبيعة تسجيل العاطلين عن العمل في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧

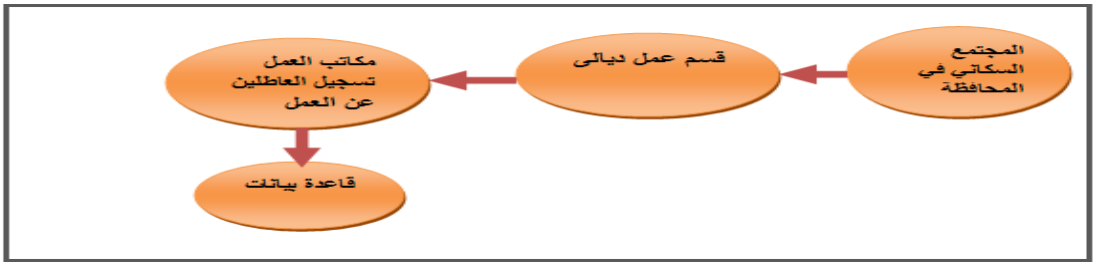

المصدر: وزارة العمل والشؤن الاجتماعية ، دائرة الرعاية الاجتماعية ديالى ، قسم عمل ديالى ، الهيكل التنظيمي

والحقيقة انه يعطي أرقاما ولا يملك آليات عمل لمعالجتها أبدا.

خامساَ:اعداد العاطلين عن العمل في محافظة ديالى لعامي ٢٠١٦-٢٠١٧

بلغ مجموع المسجلين كعاطلين عن العمل في هذا القسم الى (٢٠٥١٤٨) فرداً أي ما نسبته (٢٢%) من مجموع الفئة الناشطة اقتصاديا والبالغة (٩٣١٠١٧) نسمة في محافظة ديالى لعام ٢٠١٦[١٣] الجدول (١) والشكل(٢)، وهذه نسبة مرتفعة تشير الى ارتفاع نسب البطالة الى أكثر من(١٥%) وهو المستوى الذي ينذر بمشاكل يجب معالجتها ضمن هيكلة القطاعات الاقتصادية المختلفة، بلغ عدد الذكور(١٧٢١٨٧)نسمة أي بنسبة بلغت (٨٤%)من المسجلين بينما بلغ عدد الإناث(٣٢٩٦١) أي بنسبة (١٦%) من المسجلين وهذا لا يعني عدم وجود إناث عاطلات عن العمل ولكن ذلك بسبب افتقار هذا القسم للحلول بشكل عام أما الرجال فذلك قد يساعدهم في الحصول على الإعانة لكونهم أصحاب اسر وعاطلين عن العمل .

جدول (١) عدد ونسب المسجلين عاطلين عن العمل لعام ٢٠١٦ والفئة النشطة من السكان

عدد الذكور	النسبة%	عدد الإناث	النسبة %	المجموع	النسة %
١٧٢١٨٧	٨٦	٣٢٩٦١	١٦	٢٠٥١٤٨	١٠٠
عدد الذكوفي الفئة النشطة اقتصادياً		عدد الاناث في الفئة النشطة اقتصاديا		مج الفئة النشطة اقتصادياً	22
463670	49,8	467347	50.2	931017	١٠٠

المصدر :- وزارة العمل والشؤن الاجتماعية ، دائرة الحماية الاجتماعية / قسم عمل ديالى ، مكاتب تسجيل العاطلين ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٦

الشكل (٢) نسبة المسجلين عاطلين عن العمل حسب الجنس لعام ٢٠١٦

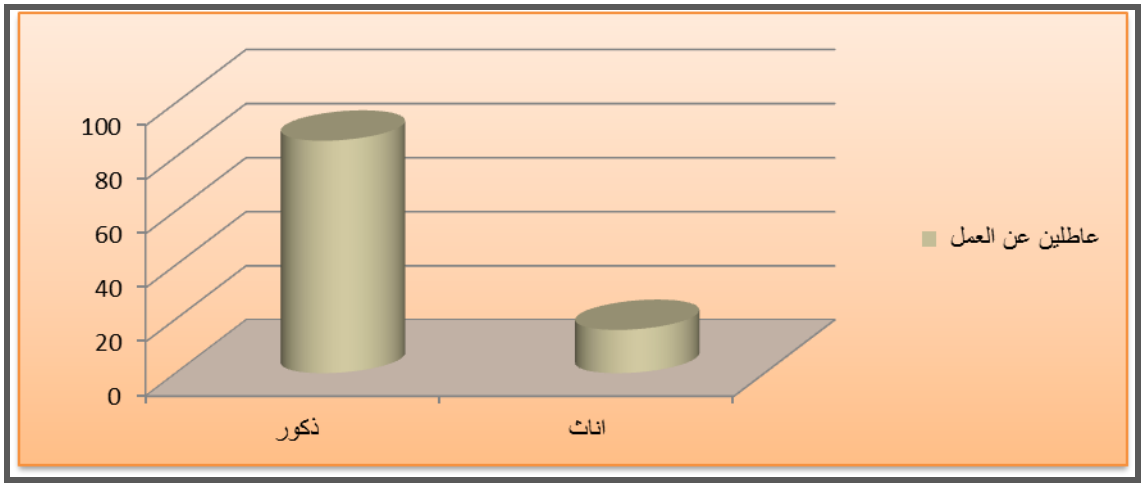

المصدر الجدول (١)

سادساَ: توزيع العاطلين عن العمل حسب الوحدة الإدارية في محافظة ديالى

يُعد التوزيع المكاني للظاهرة اختلاف أسبابها وانعكاساتها في الزمان والمكان، وهو من أهم الظواهر البشرية التي يهتم بها الجغرافي إذ أن توزيع الظاهرة تتوقف عليه عدة مؤشرات ترتبط بالمكان وما يحمل من خصائص ترتبط بها الظاهرة قيد الدراسة ولا تعد الظاهرة جغرافية ما لم تتم دراسة توزيعها من هذا المنطلق سيتناول البحث دراسة التوزيع الجغرافي للعاطلين عن العمل في محافظة ديالى، والملاحظ في البيانات الخاصة بمكاتب التشغيل لعام ٢٠١٦انها غير تفصيلية ولا تعطي تفسيرا واقعيا مكانيا للظاهرة إذ أنها اقتصرت على عددهم في المحافظة وجنسهم فقط ،إما ما نشر منهم وتم تصنيفهم على الحاسبة لعام ٢٠١٧كعاطلين عن العمل فلم يتجاوز(٣٣٨٠٥)نسمة بنسبة(١٦%)من الإعداد المسجلة في المحافظة ويشكلون(٤%) من الفئة النشطة اقتصاديا موزعين بحسب أقضية المحافظة وبحسب الجنس والمستوى التعليمي وهم الذين يشكلون **بنية البحث الحالي**،وهذا امرأ يشير إلى تعمد إخفاء البيانات الخاصة بهذه الظاهرة لتجنب منح العاطل عن العمل مبالغ مالية كبدل عن عدم توفير فرصة عمل له ،فنسبة الذين يمنحون مبالغ الرعاية الاجتماعية بلغت

(٤١,٤%) من مجموع المنشورين لعام ٢٠١٧ البالغ عددهم (٣٣٨٠٥) عاطل وهذا ما يركز عليه البحث وبالشكل الاتي :-

١. التوزيع العددي والنسبي للمسجلين عاطلين عن العمل في اقضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧

يفسر ومن الجدول (٢) والخريطة (٣) نجد أعلى ارتفاع لاعداد ونسب المسجلين عاطلين عن العمل في قضاء بعقوبة فقد بلغ عددهم(١٩٦٩٧) أي بنسبة بلغت ٥٨،٣% من مجموعهم في المحافظة ، وحل قضاء خانقين ثانياً اذ بلغ عدد المسجلين عاطلين عن العمل (٥١٢٤) أي بنسبة ١٥،١% من مجموعهم في المحافظة كما في الشكل(٣).

جدول (٢) التوزيع العددي والنسبي للمسجلين عاطلين عن العمل في اقضيةمحافظة ديالى لعام ٢٠١٧

القضاء	عدد المسجلين عاطلين عن العمل	النسبة %
بعقوبة	١٩٦٩٧	٥٨,٣
المقدادية	٤١٧١	١٢,٣
الخالص	٢٨٠٤	٨,٣
خانقين	٥١٢٤	١٥,١
بلدروز	٢٠٠٩	٦
المجموع	٣٣٨٠٥	١٠٠

المصدر :- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دائرة الحماية الاجتماعية / شعبة الحاسبة بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٧ .

فيما حل قضاء المقدادية ثالثاَ في عدد المسجلين العاطلين عن العمل إذ بلغ عددهم (٤١٧١) أي بنسبة ١٢,٣% وحلاً أخيرا قضائي الخالص وبلدروز اذ بلغ عددهم في الخالص (٢٨٠٤) وفي بلدروز (٢٠٠٩) أي بنسبة بلغت ٨,٣% و٦% من مجموع العاطلين في المحافظة على التوالي.

التوزيع النسبي للمسجلين عاطلين عن العمل في اقضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧

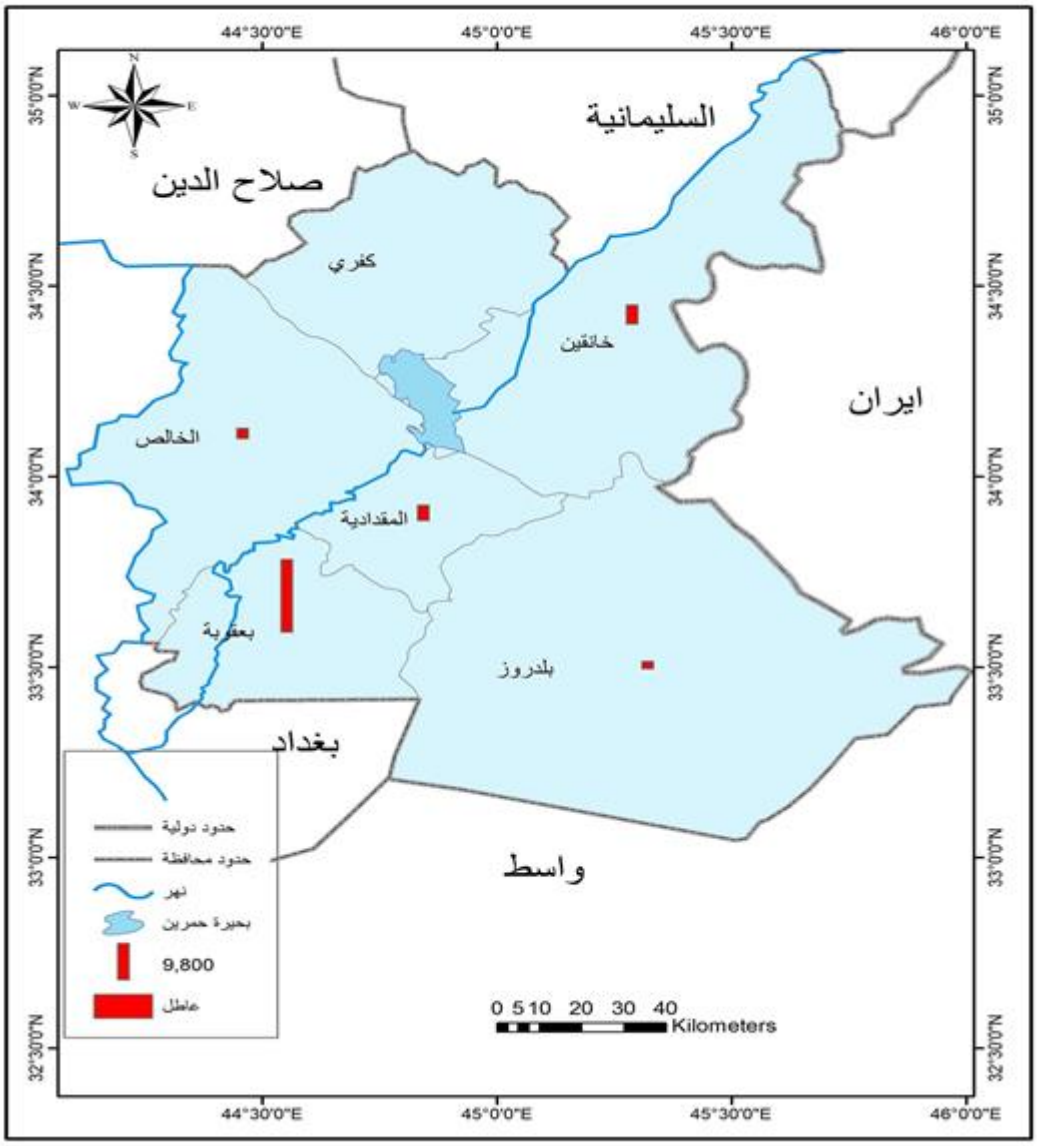

المصدر :-من عمل الباحث بالاعتماد على الخريطة الاساس لمحافظة ديالى والجدول (٢)

٢-توزيع العاطلين عن العمل حسب الجنس والوحدة الادارية في محافظة ديالى

ومن الجدول (٣) والشكل (٤) نلاحظ ارتفاع نسب المسجلين العاطلين عن العمل من الذكور عنه من الإناث ، فقد بلغ مجموع عددهم في المحافظة (٢٨٧٣٨) مسجل عاطل عن العمل أي بنسبة بلغت ٨٥%، بينما بلغ عدد الإناث ٥٠٦٧ أي بنسبة ١٥% من مجموع المسجلين عاطلين عن العمل .

جدول (٣) توزيع العاطلين عن العمل حسب الجنس والوحدة الادارية في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧

القضاء	ذكور	%	اناث	%	المجموع	النسبة
بعقوبة	١٦٥٣٣	٨٤	٣١٦٤	١٦	١٩٦٩٧	١٠٠
المقدادية	٣٦٣٩	٨٧	٥٣٢	١٣	٤١٧١	١٠٠
الخالص	١٨٧١	٦٧	٩٣٣	٣٣	٢٨٠٤	١٠٠
خانقين	٤٩٦٥	٩٧	١٥٩	٣	٥١٢٤	١٠٠
بلدروز	١٧٣٠	٨٦	٢٧٩	١٤	٢٠٠٩	١٠٠
المجموع	٢٨٧٣٨	%٨٥	٥٠٦٧	١٥	٣٣٨٠٥	١٠٠

المصدر :- وزارة العمل والشؤن الاجتماعية ، دائرة الحماية الاجتماعية / شعبة الحاسبة بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٧

توزعوا بشكل متباين بين اقضية المحافظة، بلغ اعلى عدد لهم في قضاء بعقوبة وكان (١٦٥٣٣)عاطل من مجموع العاطلين الذكور في المحافظة والبالغ (٢٨٧٣٨) ، بلغت نسبة الذكور منهم٨٤%،من مجموعهم في القضاء والبالغ (١٩٦٩٧) بينما بلغ عدد الإناث(٣١٦٤) العاطلات أي بنسبة ١٦% من مجموع القضاء ، ثم حل قضاء خانقين ثانياً اذ بلغ عدد المسجلين العاطلين عن العمل من الذكور(٤٩٦٥)عاطل اي بنسبة٩٧% من مجموعهم في القضاء، بينما بلغ عدد الإناث (١٥٩)أي بنسبة ٣% من مجموع العاطلين فيه ، فيما جاء قضاء المقدادية بالمرتبة الثالثة في عدد المسجلين العاطلين عن العمل الذكور اذ بلغ عددهم(٣٦٣٩) أي بنسبة٨٧% من مجموع العاطلين في القضاء ، فيما كانت نسبة الإناث ١٣% وجاء قضاء بلدروز رابعاً إذ بلغ عددهم(١٧٣٠)عاطلاً أي بنسبة ٨٦% من مجموعهم في القضاء ،إما الإناث فبلغ عددهن(٢٧٩) أي بنسبة ١٤% من مجموعهم في القضاء ، وأخيرا كان قضاء الخالص بعدد العاطلين الذكور(١٨٧١)أي بنسبة ٦٨% والإناث بلغ عددهن(٩٣٣) أي بنسبة بلغت ٣٣% من مجموعهم في القضاء .

شكل (٤) توزيع نسبة العاطلين عن العمل حسب الجنس والقضاء في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧

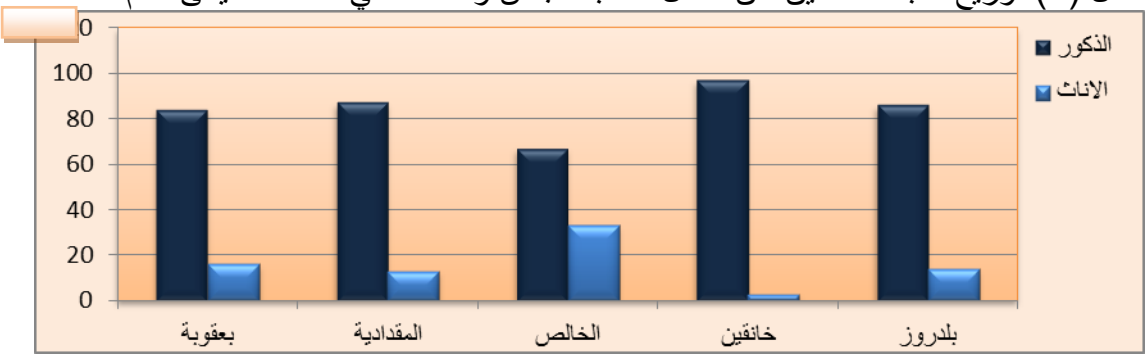

المصدر :-الجدول (٣)

توزيع نسبة العاطلين عن العمل حسب الجنس والقضاء في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧

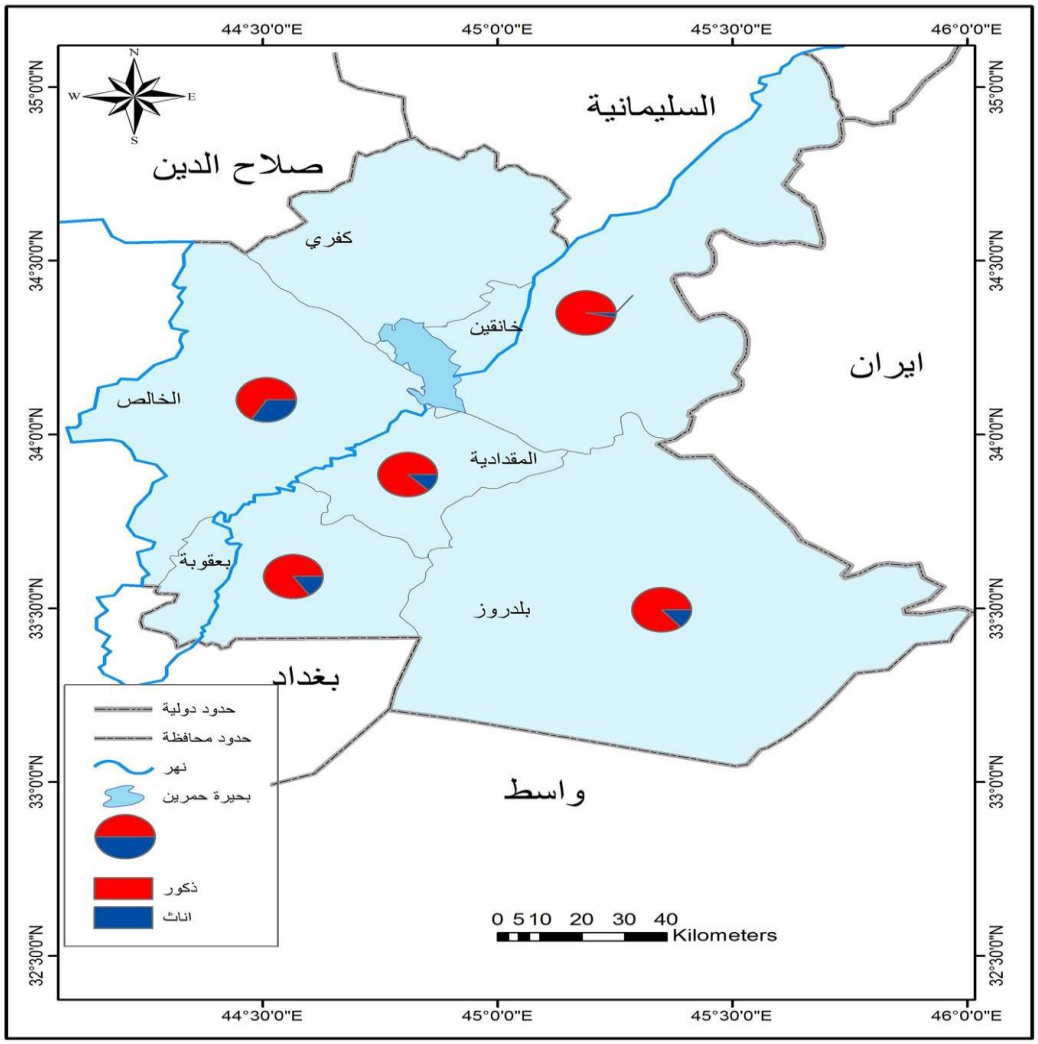

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد علىالخريطة الاساس لمحافظة ديالى و الجدول (٣)

٣-توزيع العاطلين عن العمل حسب المؤهل العلمي في محافظة ديالى لسنة٢٠١٧

يشير المؤهل العلمي الى طبيعة الخبرة والمؤهلات التي يتمتع بها العاطل عن العمل كما انه يشير الى مدى توافق البرامج التعليمية ومخرجاتها مع سوق العمل وطبيعة القطاعات الاقتصادية المستقطبة للطاقات البشرية الإنتاجية داخل المجتمع . ومن الجدول (٤) والشكل(٥) نستخلص ان الأميين العاطليين ذكورا واناثا يحتلون المرتبة الأولى بين المسجلين العاطلين عن العمل فقد بلغ عددهم ٨١٩٨ أي بنسبة ٢٤,٣% من مجموع المسجلين عاطلين في المحافظة،ويليهم خريجي الدراسة الابتدائية بعدد بلغ (٨٢٤٦) أي بنسبة ٢٤,٥% من مجموعهم في المحافظة ، وحصل على المرتبة الثالثة الذين يقرءون ويكتبون فقط بلغ عددهم(٦١٢٦) أي بنسبة ١٨% من مجموعهم فيها ،وتباينت بقية النسب فيما بينها،هذا ولم يسجل من بين العاطلين من حملة شهادة الدكتوراه لذلك كانت نسبتهم٠%وكذلك الماجستير ٠,٢% ، ومن الجدول يتضح ارتفاع نسبة امن هم دون الابتدائية اي يقراء ويكتب في قوة العمل العاطلة اذ بلغت ٤٨,٦ % وهذا أمر يشير الى تفشي ظاهرة الأمية في المجتمع وقلة مهارة وخبرة الأيدي العاملة المعطلة .

جدول (٤) توزيع العاطلين عن العمل في محافظة ديالى حسب المؤهل العلمي لعام ٢٠١٧

القضاء / التحصيل الدراسي	بعقوبة	المقدادية	الخالص	خانقين	بلدروز	المجموع	النسبة %
امي	٤١٩٩	٦٢٧	١٢٣٥	١٦٤٣	٤٩٤	٨١٩٨	٢٤,٢
يقراءويكتب	٤٠٦٦	٨٥٥	٢٦٦	٣٨٨	٥٥١	٦١٢٦	١٨
ابتدائية	٤٥٤١	١١٠٢	٣٠٤	٢٢٢٣	٧٦	٨٢٤٦	٢٤,٥
متوسطة	٢٢٢٣	٣٤٦	١٥٢	٢٦٩	٢٢٨	٣٢١٨	٩,٥
اعدادية مهنية	٧٤١	١٣٣	١١٤	٩٧	٩٩	١١٨٤	٣,٤
إعدادية	٩٦٩	١٩٠	٧٦	١١٧	٨٥	١٤٣٧	٤
دبلوم	١٤٠٦	٤٣٧	٢٦٦	١٩٢	٢٦٦	٢٥٦٧	٨
دبلوم عالي	٤	٣	٠	٠	٠	٧	٠,٠٢
بكالوريوس	١٥٠١	٤٧٥	٣٨٠	١٩٠	٢٠٩	٢٧٥٥	٨
ماجستير	٤٧	٣	١١	٥	١	٦٧	٠,٢
دكتوراه	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع	١٩٦٩٧	٤١٧١	٢٨٠٤	٥١٢٤	٢٠٠٩	٣٣٨٠٥	١٠٠

المصدر :- وزارة العمل والشؤن الاجتماعية ، دائرة الحماية الاجتماعية / شعبة الحاسبة ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٧

و أنها تشير الى انخفاض نسب البطالة في المستوى التعليمي الجامعي بكالوريوس فأكثر وهذا امرأ مخالفا لواقع حال المجتمع الا انه ناتج عن طبيعة تسجيل البيانات اذ دائما ما يتردد ذوي المستوى التعليمي المرتفع وحملة الشهادات في تسجيل أنفسهم عاطلين عن العمل ، وهذا يعد دليلا ملموساً على ارتفاع نسب البطالة في المحافظة وعدم استثمار الطاقات البشرية مما يعني انخفاض إنتاجية رأس المال البشري وانخفاض المستوى المعيشي له ، فضلا عن مشاكله الاجتماعية والنفسية وانعكاسها على المجتمع والى تدني المستوى المهاراتي والمعرفي له ، وفي جميع الأحوال هناك نسب بطالة في المجتمع يجب معالجتها ووضع مخارج وحلول لمشاكلها، اذ وفقا لجميع النظريات الاقتصادية ان البطالة اذا ما ارتفعت في أي قطاع اقتصادي الى ١٥% فأكثر فإنها تعد مشكلة يجب معالجتها وبشكل يحد من تداعياتها الخطيرة على المجتمع بإبعادها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية اذ انها تحد من إنتاجية الفرد وجعله عالة على نفسه ومجتمعه .

شكل (٥)توزيع نسب العاطلين عن العمل في محافظة ديالى حسب المؤهل العلمي لعام ٢٠١٧

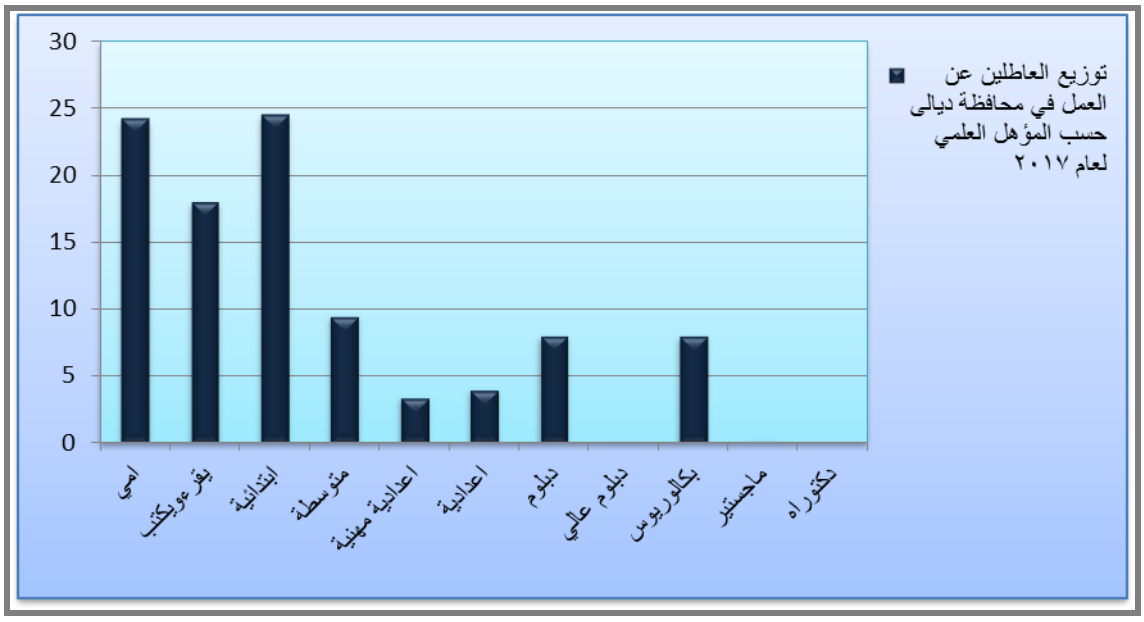

المصدر:- الجدول (٤)

ان قوة العمل في القطاعات المختلفة تستقطب غير المتعلمين او ذات التعليم المتدني وان نسبتهم ترتفع بين السكان في الفئة الناشطة اقتصادياً ، وتتدني نسب الخريجين وحملة الشهادات الجامعية في منطقة الدراسة وكما في الجدول (٥) اذ

اننا نجد نسبة من يقرؤون ويقرؤون ويكتبون قد بلغت ٢٧% في الفئة السكانية النشطة اقتصادياً ، وبلغت نسبة الأميين فيها ٨.٨ % أي ان هناك ٣٥,٨ من قوة العمل مستوى تعليمهم مابين أمي ودون الابتدائية ، وهذا أمر مقلق ويشير الى تدني المستوى التعليمي في هذه الفئة وان ذلك له تداعياته السلبية على إنتاجيتها ، كما يلاحظ ان اعلي نسبة من قوة العمل كانت لحملة الشهادة الابتدائية بلغت ٣٤,٣ % تليها المتوسطة بنسبة بلغت ١٢"% من مجموع الفئة الناشطة اقتصادياً، ونسبة من يحملون شهادة الإعدادية والمهنية معاً بلغت ٧,٣% من مجموع قوة العمل ، وتقاربت نسبة حملة شهادة الدبلوم وبكالوريوس من بعضها اذ بلغت ٥,١ و٥,٥ لكلاً منهما على التوالي

الجدول (٥)الحالة التعليمية للفئة النشطة اقتصاديا لسكان محافظة ديالى لعام ٢٠١٧

الحالة التعليمية	النشطين اقتصادياً	% من النشطين اقتصادياً
امي	٨١٩٢٩	٨,٨
يقرأ	٢٣٢٧٦	٢,٥
يقرأ ويكتب	٢٢٧١٦٨	٢٤,٤
ايتدائية	٣١٩٣٣٩	٣٤,٣
متوسطة	١١١٧٢٢	١٢
إعدادية او مهنية	٦٧٩٦٤	٥,١
دبلوم	٤٧٤٨٢	٥,١
بكالوريوس فاعلى	٥١٢٠٦	٥,٥
غير مبين	٩٣١	٠,٠٩
المجموع	٩٣١٠١٧	١٠٠

المصدر : من عمل الباحث اعتماداً على١- الجهاز المركزي للإحصاء ، تقدير سكان محافظة ديالى لعام ٢٠١٧ ، حسب الفئات الخميسية والبيئة ، الجدول (٧) ٢-والمسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة العراقية لعام ٢٠١٦ ،جدول (٦-٤) ص٦٧.

ومن ذلك نستنتج ان هناك عدم توازن بين مراحل التعليم المختلفة في الدخول الى سوق العمل فضلاعن استيعاب القطاعات الاقتصادية للقوى العاملة ذات التعليم المتدني بشكل اكبر من التعليم في المراحل الإعدادية والجامعية ، وهذا يعطي فكرة عن طبيعة عمل القطاعات الاقتصادية المختلفة وعدم وضوح رؤيتها في منطقة الدراسة كما إن ذلك يعطي إشارة واضحة في عدم تنسيق السياسات التعليمية لتتوافق مخرجاتها مع سوق العمل .

شكل (٦) توزيع قوة العمل (الفئة الناشطة اقتصادياً) حسب الحالة التعليمية في محافظة ديالى سنة ٢٠١٧

المصدر: الجدول (٥)

سابعاَ:المشمولين بمخصصات العاطلين عن العمل في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧

تمنح وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مخصصات مالية كمنح للعاطلين عن العمل ضمن شروط معينه عن طريق شبكة الحماية الاجتماعية وبرامجها الخاصة بمكافحة الفقر والبطالة في المجتمع لكن جميع من يشملون بهذه المنح هم من المعيلين لأسرة [١٤]،، كما ان نسبتهم لا تتجاوز ٤١% من بين المسجلين والمصنفين عاطلين عن العمل ومن مستويات علمية مختلفة وكما في الجدول (٦) والشكل (٧)

جدول (٦) التوزيع العددي والنسبي للعاطلين عن العمل المشمولين بضمان مخصصات العاطلين عن العمل في محافظة ديالى لعام ٢٠١٧

القضاء	عدد المسجلين عاطلين عن العمل	عدد المشمولين منهم بمنح مالية	% من القضاء
بعقوبة	١٩٦٩٧	٨٢٢٣	٤١,٧
المقدادية	٤١٧١	٩٢١	٢٢
الخالص	٢٨٠٤	١٩٨١	٧٠,٦
خانقين	٥١٢٤	١٨٠١	٣٥
بلدروز	٢٠٠٩	٩٥٩	٤٧,٧
المجموع	٣٣٨٠٥	١٣٨٨٥	**٤١%** من مج المسجلين في المحافظة

المصدر: وزارة العمل والشؤن الاجتماعية ، دائرة الحماية الاجتماعية / قسم الحماية الاجتماعية للرجال (شعبة الحاسبة) ٢٠١٧ ، بيانات غير منشورة .

ومن ملاحظة الجدول نجد ان اعلى نسبة للمشمولين بتلك المخصصات كانت في قضاء الخالص فقد بلغت ٧٠,٦% من مجموع المسجلين عاطلين عن العمل في القضاء البالغ عددهم(٢٨٠٤)، ومن ثم حل قضاء بلدروز بنسبة شمول بلغت ٤٧,٧%من مجموع المسجلين عاطلين عن العمل في القضاء والبالغ عددهم (٢٠٠٩)، وجاء قضاء بعقوبة ثالثا اذ بلغت نسبة الشمول فيه ٤١,٧% من مجموع المسجلين عاطلين عن العمل في هذا القضاء والبالغ عددهم(١٩٦٩٧)ويُعد ذلك قصور في توزيع نسب الشمول اذ ان قضاء بعقوبة يستحوذ على اكبر عدد من المسجلين عاطلين عن العمل في المحافظة ،كما ان اقل نسبة شمول كانت في قضاء المقدادية بلغت٢٢% فقط من مجموع المسجلين عاطلين عن العمل في هذا القضاء والملاحظ إن النسبة لا تنسجم مع عدد المسجلين ، إذ إن عدد العاطلين عن العمل فيه ضعفي عدد المسجلين في قضاء الخالص مثلا ، وهذا امرأ يشير إلى شمول لقضاء دون أخر بالمنح المالية في المحافظة وله تداعياته الإدارية كالفساد الإداري مثلاً ،وربما يعود الى انخفاض نسب المتزوجون والذين يعيلون اسر في قضاء المقدادية لأنه من شروط منح المنحة المالية .

شكل (٧) التوزيع النسبي للمشمولين بمخصصات العاطلين عن العمل في اقضية محافظة ديالى لعام ٢٠١٧

المصدر:اعتمادا على الجدول (٦)

انه هولاء العاطلين عن العمل هم المسجلين في مكاتب العمل ضمن دائرة الحماية الاجتماعية في المحافظة وهذا لا يعني عدم وجود إعداد أخرى لم يتم

تسجيلها وهي أيضا عاطلة عن العمل في المحافظة وذلك لعدم وجود سند قانوني يلزم الفرد العاطل عن العمل في ذلك التسجيل .

الاستنتاجات

١. عدم وجود إحصاءات دقيقة للبطالة في محافظة ديالى لعدم وجود قوانين ملزمة للفرد في التسجيل بل تخضع للرغبة الفردية الشخصية ، ووفقا للاحصاءات بلغ معدل البطالة في منطقة الدراسة ٢٢% لسنة ٢٠١٧.
٢. تفوق نسب المسجلين الذكور عن الاناث ، اذ بلغت ٨٥% الذكور من مجموع المسجلين، ذلك لانهم ارباب اسر وهذا من شروط منح المنح المالية .
٣. استحوذ قضاء بعقوبة على أعلى نسب المسجلين عاطلين عن العمل في المحافظة فقد بلغت ٥٨,٣% من مجموع المسجلين في المحافظة لسنة ٢٠١٧ .
٤. ارتفاع نسب الأمية في الإعداد المسجلة عاطلة عن العمل خصوصاَ من هم بالابتدائية ودون الابتدائية .
٥. تباين توزيع منح العاطلين عن العمل بين أقضية المحافظة إذ تتركز في قضاء دون آخر فقد بلغت في قضاء الخالص ٧٠,٦% من مجموع المسجلين عاطلين عن العمل فيه ، بينما بلغت في قضاء المقدادية ٢٢% فقط من مجموع المسجلين عاطلين في القضاء .

المقترحات

١- إصدار تشريع قانوني يلزم تسجيل كل عاطل عن العمل في دائرة التشغيل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لاجل توفير قاعدة بيانات تخدم الباحثين والدارسين وتعين وزارة التخطيط على وضع الخطط المستقبلية لمعالجة مشكلة البطالة .

٢-ضرورة معالجة هذه الظاهرة من خلال توفير فرص عمل للعاطلين في القطاعات الإنتاجية المختلفة

٣ -موازنة الشمول بالمنح المالية حسب عدد العاطلين عن العمل في كل قضاء.

Abstract

spatial distribution of random residential groupings in the cities of baqubah district in diyala governorate.

asst.ins.qisma najim abdullah (m.a.)
university of diyala
college of basic education

prof. Mohammed Yousif Hachim al heeti (ph.d.)
university of diyala
college of education for human sciences

The geographical distribution of The phenomenon of The unemployed and their peneficiaries From the social Protection network in Diyala Governorate .

Distribution, Protection, unemployed, unemployment

Unemployment is a socio-economic psychological problem that has implications in societies, whether the future or the future is different from one society to another and from time to time according to the characteristics of each of them. In Iraq, the phenomenon is chronic as in the study area is related to the phenomenon of unemployment wasted a number of reasons, the most important of which is the growth of the labor force, And the lack of adaptation of the economic sectors to keep up with the reality of society. The main results of the research are the distribution of the unemployed among the administrative units in the governorate. Unemployment rate was 22% of the labor force in the governorate. 85% of males and 15% of females were registered according to the data recorded. The illiteracy rate among the unemployed was 42%, and the percentage of those who receive unemployment allowance was only 14%. The research concluded that there are no accurate unemployment statistics in the governorate. Males are registered in females

الهوامش

(١) محمد طاقة وحسين عجلان حسن ،اقتصاديات العمل ،عمان ، الاردن ، ٢٠٠٧، ص١٤١

(٢) عيادة سعيد حسين ، البطالة في الاقتصاد العراقي اسبابها وسبل معالجتها ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٤ ، العدد ٨ ،٢٠١٢ .ص٨٢ .

(٣) رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، مجلة المعرفة ، العدد ٢٢٦، الكويت ، ١٩٩٧ ، ص٣٩ .

(٤) محمد طاقة وحسين عجلان ، مصدر سابق ، ص١٤٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ص١٩

(٦) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، الأهداف التنموية في العراق لسنة ٢٠١٤ ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥ ، ص١٣ .

(٧) وزارة الصحة ، المؤشرات الديموغرافية ، التقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٣، ص ١٥ .

(٨) وزارة التخطبط والتعاون الانمائي ،الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (خلاصة مركزة) ٢٠٠٩ ، ص ٥ .

(٩) حسناء ناصر ابراهيم ،البطالة وخلق فرص العمل ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية العدد ١٩ ، ٢٠٠٩ ص٧٨.

(١٠) المصدر نفسه ، ص٧٠.

(١١) وزارة التخطيط ، المسح الوطني للنازحين ، جدول (١١) لسنة٢٠١٤ ص٥٠

(١٢) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء، نتائج تقدير سكان العراق حسب البيئة والمحافظة ، جدول (٢٥) لسنة ٢٠١٦ .

(١٣) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقدير سكان محافظة ديالى لعام ٢٠١٦ ، حسب الفئات الخميسية والبيئة ، الجدول (٧) .

(١٤) وزارة العمل ، قانون شبكة الحماية الاجتماعية لسنة ٢٠١٤ .

المصادر

i. إبراهيم ، حسناء ناصر ،البطالة وخلق فرص العمل ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية العدد ١٩ ، ٢٠٠٩.

ii. أبو عيانة، فتحي محمد، جغرافية السكان أسس وتطبيقات، الطبعة الرابعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣.حسين، عيادة سعيد ، البطالة في الاقتصاد العراقي اسبابها وسبل معالجتها ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٤ ، العدد ٨ ،٢٠١٢.

iii. طاقة ، محمد ، وحسن ، حسين عجلان ،اقتصاديات العمل ،عمان ، ٢٠٠٧.

iv. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقدير سكان محافظة ديالى لعام ٢٠١٦ ، حسب الفئات الخميسية والبيئة ، الجدول (٧) .

v. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الأهداف التنموية في العراق لسنة ٢٠١٤ ونظرة لما بعد عام ٢٠١٥.

vi. وزارة الصحة ، المؤشرات الديموغرافية ، التقرير الإحصائي السنوي لعام ٢٠١٣.

vii. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (خلاصة مركزة) ٢٠٠٩ .وزارة التخطيط ،المسح الوطني للنازحين ، جدول لسنة٢٠١٤ .

viii. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج تقدير سكان العراق حسب البيئة والمحافظة ، جدول (٢٥) لسنة ٢٠١٦ .

ix. وزارة التخطيط ، المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية لعام ٢٠١٤ ،جدول (٦-٤) .

x. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دائرة الحماية الاجتماعية / شعبة الحاسبة بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٧ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دائرة الحماية الاجتماعية / قسم عمل ديالىمكاتب تسجيل العاطلين ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٦